ارتفعت حدة التوتر بين موسكو وواشنطن، مع فرض الرئيس الأميركي جو بايدن أقسى عقوبات على كيانات روسية، بالإضافة إلى طرد دبلوماسيين، محملاً الاستخبارات الروسية مباشرة مسؤولية حملة التجسس الإلكترونية. وفي حين هدد بايدن بالمزيد من العقوبات، أعلنت موسكو أن «الرد لا مفر منه»

أقسى عقوبات أميركية على روسيا

طرد دبلوماسيين ومنع شراء سندات مالية... وموسكو تهدد بالرد

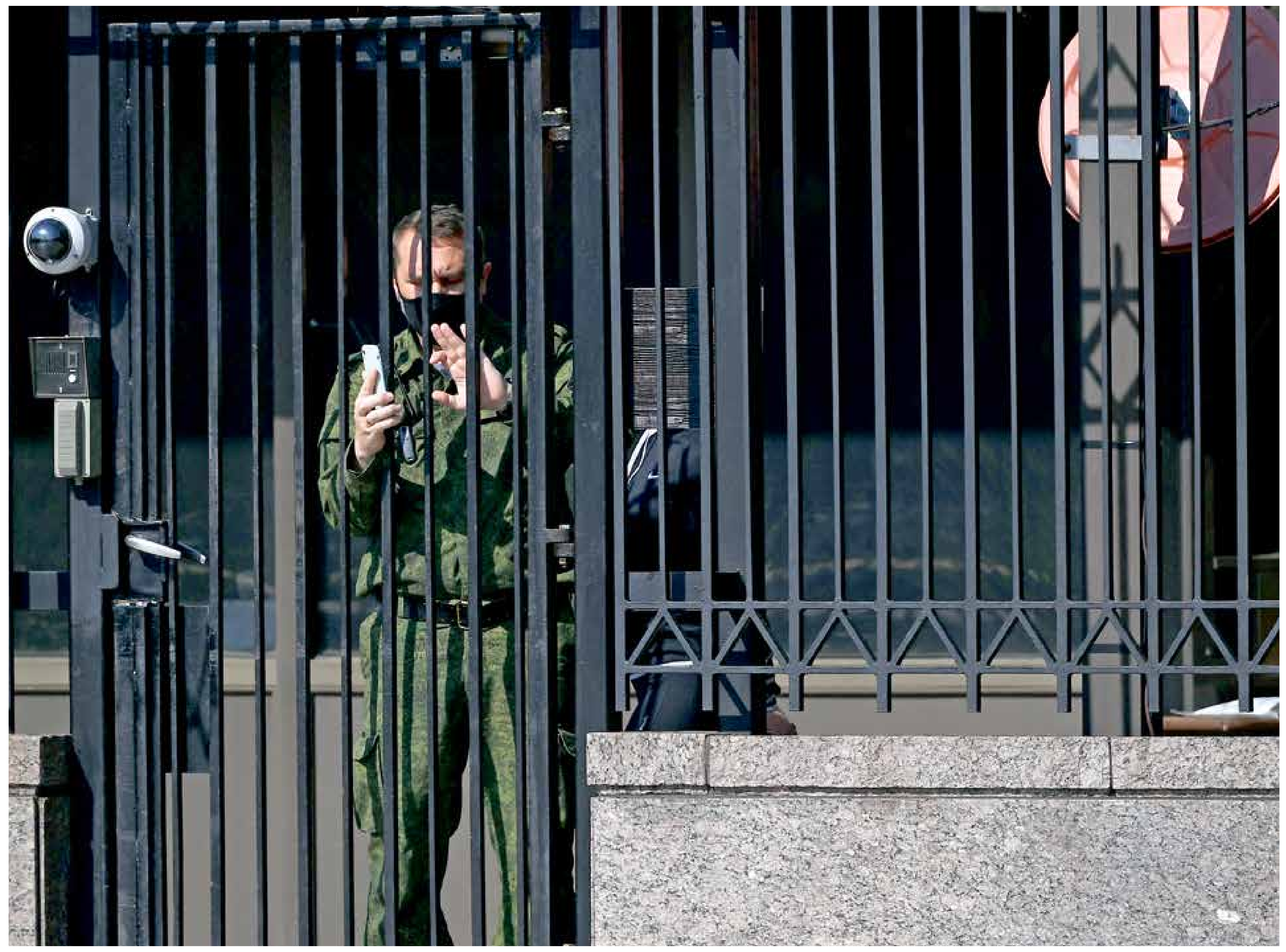

عنصر أمن روسي على مدخل السفارة في واشنطن أمس (مانديل نغان/فرانس برس)

واشنطن، موسكو ـ **العربي الجديد**

يبدو أن القمة المرتقبة بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي جو بايدن قد تلاشت، مع فرض واشنطن سلسلة من العقوبات على كيانات وأشخاص وشركات تكنولوجيا روسية، وطرد دبلوماسيين من أراضيها، رداً على هجمات معلوماتية والتدخل في الانتخابات الرئاسية عام 2020 الذي نسب إلى موسكو، ومنعت المؤسسات المالية الأميركية من الشراء المباشر لسندات خزينة تصدرها روسيا. كما هددت بمعاقبة موسكو بشكل إضافي في حال «التصعيد في زعزعة الاستقرار» العالمي. في المقابل، لم تتأخر روسيا في التحذير من أن هذه الخطوات تزيد خطر حدوث مواجهة بين البلدين، معلنة أنها سترد على العقوبات.

وأعلنت إدارة الرئيس جو بايدن، أمس الخميس، سلسلة عقوبات ضد موسكو، وطرد عشرة دبلوماسيين روس، رداً على هجمات معلوماتية والتدخل في الانتخابات الرئاسية في العام 2020 الذي نسب الى موسكو. وذكر البيت الأبيض، في بيان، أن بايدن وقع مرسوماً يتيح معاقبة روسيا مجدداً بشكل يؤدي إلى «عواقب استراتيجية واقتصادية إذا واصلت أو شجعت تصعيد أعمالها المزعزعة للاستقرار الدولي». وقال بايدن، في بيان، إن جهود روسيا لتقويض الانتخابات الحرة في الولايات المتحدة وأماكن أخرى ونشاطها الإلكتروني الخبيث يشكلان تهديداً «غير عادي» لأمن الولايات المتحدة.

وفي إطار المرسوم، منعت وزارة الخزانة الأميركية المؤسسات المالية الأميركية من الشراء المباشر لسندات خزينة تصدرها روسيا بعد 14 يونيو/حزيران المقبل. وفرضت عقوبات أيضاً على ست شركات تكنولوجيا روسية متهمة بدعم أنشطة القرصنة التي تقوم بها استخبارات موسكو. ويأتي ذلك رداً على هجوم معلوماتية كبير في 2020 استخدم كناقل «سولار ويندز»، ناشر برمجيات أميركي تمت قرصنة منتجه لإدخال ثغرة أمنية بين مستخدميه بما يشمل عدة وكالات فيدرالية أميركية. وتتهم إدارة بايدن روسيا رسمياً بأنها مسؤولة عن هذا الهجوم. وأوضح البيت الأبيض، في البيان، أن «هذه الشركات مسؤولة عن العمل في القطاع التكنولوجي للاقتصاد الروسي. سنواصل تحميل روسيا المسؤولية عن أنشطة الفضاء السيبراني الخبيثة مثل حادثة سولار ويندز باستخدام جميع التدابير المتاحة». وأضاف أن «الولايات المتحدة تعتبر الاستخبارات الروسية متورطة في حملة تجسس إلكترونية واسعة النطاق باستخدام سولار ويندز».

وفرضت الخزانة الأميركية عقوبات على 32 كياناً وشخصاً بتهمة محاولة «التأثير على الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة العام 2020» باسم الحكومة الروسية، وفق البيت الأبيض. وكانت وكالات المخابرات الأميركية ذكرت، في تقرير الشهر الماضي، أن بوتين وجه على الأرجح الجهود الرامية لدعم وضع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية. وبالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي وكندا وبريطانيا وأستراليا، فرضت الإدارة الأميركية أيضاً عقوبات على ثمانية أشخاص وكيانات «شريكة في احتلال شبه جزيرة القرم والقمع

> **مسؤول أميركي: بعض ردودنا ضد روسيا ستبقى غير معلنة**

> **دعم «الأطلسي» والاتحاد الأوروبي الإجراءات الأميركية**

المستمر فيها». وذكر البيان «قررت الولايات المتحدة طرد عشرة من أعضاء البعثة الدبلوماسية الروسية في واشنطن. يوجد بين الموظفين عناصر تابعة للاستخبارات الروسية». وفي إطار هذا المرسوم، منعت الخزانة الأميركية المؤسسات المالية الأميركية من الشراء المباشر لسندات خزينة تصدرها روسيا بعد 14 يونيو المقبل. أما بشأن الاتهامات بمكافآت عرضتها روسيا على حركة «طالبان» لمهاجمة جنود أميركيين أو أجانب في أفغانستان، فقد بقي البيت الأبيض في الوقت الراهن متكتماً، مؤكداً أن هذه القضية «تدار عبر قنوات دبلوماسية وعسكرية واستخبارية». ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن مسؤول أميركي قوله إن «الإعلان عن الرد الأميركي تأجل جراء رغبة بايدن من فريقه اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية». وأشار إلى أن بايدن أبلغ بوتين، خلال اتصال الثلاثاء الماضي، أن واشنطن «ستتخذ إجراءات» في الأيام المقبلة.

ورداً على ذلك، أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، أمس الخميس، أن الرد على العقوبات الأميركية الجديدة «لا مفر منه»، وأن الوزارة استدعت السفير الأميركي لدى موسكو جون سوليفان. وقالت في تصريحات متلفزة «الولايات المتحدة ليست مستعدة لقبول الحقيقة الموضوعية بأن هناك عالماً متعدد الأقطاب يستبعد الهيمنة الأميركية. لا مفر من الرد على العقوبات». واعتبرت زاخاروفا أن إجراءات إدارة بايدن لا تعكس اهتمام واشنطن في تطبيع العلاقات مع موسكو.

وحملت الإدارة الأميركية مسؤولية ما يحدث بخصوص العلاقات مع روسيا، مشيرة إلى أن موسكو «أكدت مراراً أن مثل هذا النهج لا يستجيب لمصالح شعبي القوتين النوويتين الرئيسيتين اللتين تتحملان المسؤولية التاريخية عن مصير العالم». وأضافت «في حديثه مع الرئيس الروسي، أعرب بايدن عن اهتمامه بتطبيع العلاقات الروسية - الأميركية، لكن تصرفات إدارته تظهر عكس ذلك». واعتبرت أن «الخطوات العدائية التي تتخذها الولايات المتحدة تزيد خطر حدوث مواجهة بين موسكو وواشنطن، وإنها ستتكبد ثمن إلحاق الضرر بالعلاقات الثنائية».

وعلى الرغم من هذا التصعيد الأكبر من إدارة بايدن باتجاه موسكو، أعلن مسؤول أميركي رفيع المستوى لوسائل إعلام أنّ مقترح بايدن ما زال قائماً لعقد قمة مع بوتين «في الأشهر المقبلة»، معتبراً أنّ لقاء مماثلاً «بالغ الأهمية» من أجل وقف «التصعيد» قبل «تفاقم» الوضع. وأشار إلى أن بعض التدابير التي اتخذها الرئيس الأميركي ضد روسيا لن تعلن. وقال إن «بعض ردودنا على هذه التحركات ستبقى غير معلنة». وكان الكرملين رأى، قبل صدور العقوبات، أنها لن «تساعد» خطط عقد قمة بين بوتين وبايدن اقترحها البيت الأبيض الثلاثاء الماضي. وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، أمس الخميس، «من الواضح أن العقوبات المرجحة المطروحة لن تساعد في عقد لقاء كهذا»، مشدداً على أنه يعود «للرئيسين أن يقررا إن كان (فرض عقوبات) سيمنع أو لا يمنع» عقد القمة.

في السياق، عبرت الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، أمس، عن دعمها لقرار واشنطن فرض عقوبات مالية على روسيا وطرد عشرة دبلوماسيين. وقال الحلف، في بيان، إن «دول حلف شمال الأطلسي تعبر عن دعمها وتضامنها مع حليفتها الولايات المتحدة بعد الإعلان عن إجراءات تهدف إلى الرد على أنشطة روسيا المزعزعة للاستقرار». كما أعلن وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أمس، باسم الدول الـ27 الأعضاء، «تضامن» التكتل مع الولايات المتحدة، مضيفاً «نشارك شركاءنا مخاوفهم. على كل اللاعبين الامتناع عن أي سلوك غير مسؤول ومزعزع للاستقرار في الفضاء الإلكتروني».

للحديث تتمة...

سوريو الدنمارك... ضحايا نفاق أوروبي

ناصر السهلي

أحالت سياسات الدنمارك الأخيرة، مئات اللاجئين السوريين منذ عام 2015 إلى «مقيمين غير قانونيين»، عبر تجميد إقاماتهم، في استمرار لمآس كثيرة ترافقهم. وبات عشرات الشباب، الملتحقين بالدراسة والأعمال، تحت رحمة السياسة الجديدة، مع انعكاس الأمر على نفسية العائلات التي تخشى التشتت مجدداً. ينبع ذلك من نظرة حكومة يسار الوسط، برئاسة ميتا فريدركسن، التي تعتبر العاصمة السورية دمشق وريفها «آمنتين»، بناء على لقاءات سابقة مع أمنيي النظام لوفود زارت سورية ولبنان. وعندما تستطلع «العربي الجديد» آراء دنماركيين، وبعضهم من اليسار، ويسار ويمين الوسط، يعبّرون عن سخطهم من تحول سياسات بلدهم المتشددة إلى عناوين رئيسية في الصحافة الأجنبية، رافضين كل المبررات المستهدفة للاجئين السوريين، ومحذرين من خطورة «رمي هؤلاء في حضن ديكتاتور سورية».

ولا يتعلق الأمر بـ900 إنسان فقط، بل بالجميع لو عاد القرار لليمين المتطرف، إذ تتعالى الدعاية الفاشية من مجموعات «جيل الهوية» المتطرفة بملصقات: «خبر جيد.. يمكنك الاستمتاع بشمس سورية.. بلدك بحاجة إليك». وعلى الرغم من تحذير تقارير حقوقية ومتخصصة، محلية وعالمية، وآخرها عن استخدام السلاح الكيميائي، من خطورة الوضع، تستمر الحكومة بتبني ما أقره يمين الوسط بدعم اليمين المتطرف، بين عامي 2015 ومطلع 2016، مع السوريين والعرب. ويستند ذلك في الأساس إلى موقف إيديولوجي عند معسكر التطرف والتعصب القومي الأوروبي، يعتبر وجود مهاجرين عرب «مهدداً لهوية أوروبا».

صحيح أن تجميد الإقامات لا يعني بالضرورة الترحيل الفوري، لكنه في المقابل يفضح ثمار الخدمات الأمنية التي راكمها نظام دمشق، بإشعال الحرائق والظهور كإطفائي، وتوجيه خلايا إرهاب (نحو العراق وغيره سابقاً) والإيقاع بها. كما اختطف أجانب للمساومة عليهم، حسبما كُشف أخيراً في أواخر عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، عدا تقديمه خدمات في سياق «البحث عن جثث جنود الاحتلال الإسرائيلي».

في نهاية المطاف، بالتأكيد أن ملايين المهجرين السوريين يودون العودة إلى الديار، لكن بوجود الاحتلالين الروسي والإيراني، وتوابعهما، ونظام قهري دمّر سورية ووحدتها، تصبح الرغبة كابوساً، ما لم تتحرر البلاد من نظام جلب غزاة استباحوها، حتى يصبح أهلها غرباء، والمرتزقة يحلون مكانهم، كأنها «تغريبة فلسطينية» أخرى، يؤمل ألا تتواصل.

لبنان يطالب بخبراء دوليين لترسيم الحدود البحرية

يعود ملف ترسيم الحدود البحرية اللبنانية مع فلسطين المحتلة إلى الواجهة من جديد، بعد أكثر من 6 أشهر على تجميده، على وقع جولة أميركية

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

حضر ملف الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة في بيروت، في اليومين الماضيين، خلال جولة مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية ديفيد هيل، بهدف دفعها قدماً. وكانت المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية غير المباشرة قد توقفت في جولتها الرابعة في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، إثر اتساع رقعة الخلافات والهوّة في مواقف الطرفين على صعيد الخطوط ومساحات التفاوض. وزار هيل، أمس، رئيس الجمهورية ميشال عون في اليوم الثاني من جولاته على المسؤولين اللبنانيين. وأكد عون أهميّة الاستمرار في مفاوضات ترسيم الحدود واستكمال الدور الأميركي من موقع الوسيط النزيه والعادل، مشدّداً على أنه يحق للبنان أن يطوّر موقفه وفقاً لمصلحته وبما يتناسب مع القانون الدولي ووفقاً للأصول الدستوريّة. وطالب الرئيس اللبناني باعتماد خبراء دوليين لترسيم الخط وفقاً للقانون الدولي، والالتزام بعدم القيام بأعمال نفطيّة أو غازيّة وعدم البدء بأي أعمال تنقيب في حقل كاريش (في بحر فلسطين المحتلة)، المحاذي للبلوك 9، جنوبي لبنان.

من جهته، أكد هيل التزام إدارة الرئيس جو بايدن المستمر تجاه الشعب اللبناني و«رغبتنا المشتركة في الاستقرار والازدهار في لبنان». وذكر أن «الشعب اللبناني يعاني لأن القادة اللبنانيين فشلوا في الاضطلاع بمسؤوليتهم في وضع مصلحة البلد في المقام الأول، ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتصاعدة. فالناس فقدوا جنى عمرهم، ولم يعد بإمكانهم الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية، وهم يكافحون من أجل إطعام أسرهم». ودعا إلى «تشكيل حكومة وليس عرقلة قيامها، الآن هو وقت الإصلاح

> **هيل: إيران تموّل التشويه للحياة السياسية اللبنانية**

الشامل. فأميركا والمجتمع الدولي هم على استعداد للمساعدة. لكن لا يمكن المساعدة من دون الشريك اللبناني». وأضاف أن «أولئك الذين يواصلون عرقلة تقدّم أجندة الإصلاح، يغامرون بعلاقتهم مع الولايات المتحدة وشركائها ويعرّضون أنفسهم للإجراءات العقابية». وعن حزب الله، قال إن «تكديس حزب الله للأسلحة الخطرة والتهريب والأنشطة غير المشروعة والفاسدة الأخرى يقوّض مؤسسات الدولة الشرعية. إنه يسلب من اللبنانيين القدرة على بناء بلد مسالم ومزدهر. وإيران هي التي تغذّي وتموّل هذا التحدي للدولة وهذا التشويه للحياة السياسية اللبنانية».

وأبدى استعداد واشنطن لـ«تسهيل المفاوضات بشأن الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل على الأسس التي بدأناها في هذه المباحثات. وهذه المفاوضات لديها إمكانية فتح الأبواب أمام فوائد اقتصادية كبيرة للبنان».

وجاءت التطورات في الوقت الذي رفض فيه عون توقيع تعديل المرسوم 6433، الذي يحدّد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية قبل أن يتخذ مجلس الوزراء القرار مجتمعاً. مع العلم أنّ هذا التعديل من شأنه أن يصحّح حدود لبنان البحرية، فينتهي الخط الجنوبي عند نقطة 29 التي ستتحول إلى نقطة التفاوض بدلاً من النقطة 23 قبل التعديل، ما يضيف 1430 كيلومتراً مربعاً إلى المساحة السابقة وهي 860 كيلومتراً مربعاً التي فرضتها النقطة 23.

ووقّع وزير الأشغال العامة والنقل في حكومة تصريف الأعمال ميشال نجار، يوم الإثنين الماضي، مرسوماً يقضي بتعديل الحدود البحرية. ويفترض أن يوقّع كل من عون ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب ووزيرة الدفاع في الحكومة نفسها زينة عكر على المرسوم حتى يصبح سارياً. واتهم الاحتلال الإسرائيلي لبنان بعرقلة المفاوضات. وإثر توقيع المرسوم في بيروت، قال وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس: «يبدو أن لبنان يفضل الإطاحة بالمباحثات على محاولة التوصل إلى حلول متوافق عليها». ووقّع لبنان في 2018 أول عقد للتنقيب عن الغاز والنفط في رقعتين من مياهه الإقليمية، تقع إحداها، وتعرف بالبلوك رقم 9، في الجزء المتنازع عليه مع إسرائيل.

كذلك، من شأن تعديل المرسوم، إذا أصبح نافذاً وسلك طريقه مع الإحداثيات إلى الأمم المتحدة، أن يعطي لبنان الحق بالتفاوض أيضاً على نسبة من حقوقه في حقل كاريش، الذي يستثمره العدو الإسرائيلي. وهو ما يخوّل الدبلوماسية اللبنانية الطلب من اليونان منع شركة «إنرجيان» اليونانية من الحفر في الحقل المذكور الذي سيصبح عندها منطقة متنازع عليها، وهو ما يقوّي بالتالي موقع وموقف لبنان عند التعديل.

استهداف أربيل ومعسكر بعشيقة: الميليشيات الموالية لإيران متهمة

الموقع المستهدف يقع في مطار أربيل (صافين حامد/فرانس برس)

تعرض موقع للتحالف الدولي في مطار أربيل لهجوم جديد، بطائرة مسيّرة، كما تعرض معسكر تركي في بعشيقة لهجوم متزامن، فيما لا تزال الحكومة العراقية غير قادرة على لجم هذه الاعتداءات

بغداد ـ **محمد علي، سلام الجاف**

يفتح الهجوم الجديد على مطار أربيل الدولي، ليل الأربعاء - الخميس، والذي تزامن مع هجوم صاروخي هو الأول من نوعه على معسكر صغير (معسكر زليكان) للقوات التركية شمال شرقي الموصل في بلدة بعشيقة، صفحة مواجهة جديدة في مناطق شمالي العراق ضمن محافظة نينوى وإقليم كردستان، وتحديداً مدينة أربيل التي تضم أضخم تواجد عسكري غربي في قاعدة حرير شمالي المدينة الملاصقة لمطار أربيل.

وفي تطورات الهجمات، أعلنت حكومة إقليم كردستان، أن طائرة مسيّرة مفخخة هاجمت موقعاً للتحالف الدولي في مطار أربيل، من دون أن يسفر ذلك عن أي خسائر بشرية. لكن مصادر خاصة بـ«العربي الجديد»، أكدت أن خسائر مادية لحقت بمبنى خُزّنت فيه معدات عسكرية داخل الموقع المستهدف، اندلعت فيه النيران واستدعى دخول فرق الإطفاء المدني للمرة الأولى إلى داخل القاعدة للتعامل معه والسيطرة عليه.

ووفقاً لمسؤول عسكري في قوات البشمركة، تحدث لـ«العربي الجديد» عبر الهاتف من مدينة أربيل، فإن استخدام طائرة مسيّرة مفخخة في الهجوم يأتي رداً على تفاهمات سابقة بين حكومة مصطفى الكاظمي وأربيل بشأن إبعاد المليشيات عن حدود الإقليم، ويفهم على أنه رسالة من المليشيات بأن هذا الإجراء لن يوقف الهجمات على أربيل واستخدام الطائرات المسيّرة وسيلة بديلة عن القصف الصاروخي. وأضاف المسؤول أن الطائرة المستخدمة تمّ جمع أجزاء منها، ويظهر أنها ليست محلية الصنع، بل من جيل متوسط لطائرات «الدرون» ثابتة الجناح، وكانت تحمل شحنة متفجرة لا تقل عن 10 كيلوغرامات من مادة «تي أن تي»، مرجحاً أن تكون الطائرة من بين معدات حصل عليها العراق خلال حربه مع تنظيم «داعش» من دولة مجاورة، في إشارة إلى إيران. وبحسب المسؤول، فإن تفاصيل جديدة حول الاعتداء ستنتشر خلال الـ48 ساعة المقبلة بمشاركة التحالف الدولي الذي يحقق بالهجوم، ملمحاً إلى أن الإقليم قد يستخدم حقّ الرد على تلك الهجمات باستهداف المناطق التي تنطلق منها الاعتداءات، وتحديداً مواقع المليشيات في حال لم تكن بغداد قادرة على لجمها.

وبعد ساعات من هجومي أربيل وبعشيقة، تعرض مقرّان لـ«الحشد الشعبي» في منطقتي برطلة وبارميا الحدوديتين مع إقليم كردستان، إلى هجومين صاروخيين ورشقات مدفعية، أسفرت عن جرح عدد من عناصر المليشيات التابعة لـ«الحشد». واتهم جاسم الشبكي، وهو أحد أفراد «الحشد»، البشمركة، بالوقوف وراء الهجومين، وقال إن «المناطق التي نفذ منها الهجومان خالية من داعش، ونعتقد أن البشمركة هي الجهة التي تقف وراءهما رداً على قصف أربيل الذي تتهمنا فيه»، مضيفاً في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن «قيادة الحشد سبق أن نفت أي علاقة لها بالهجمات على أربيل، لكن الأكراد مصرون على تبني الحملة الأميركية ضد الحشد الشعبي».

في المقابل، أكد مسؤولون في قيادة عمليات الجيش في محافظة نينوى، أن الهجوم الصاروخي الذي استهدف معسكر «زليكان»، والمعروف أيضاً باسم معسكر بعشيقة (35 كيلومتراً شمال شرقي الموصل) والذي تتواجد فيه قوة تركية صغيرة لا تتجاوز 200 عنصر، منذ منتصف يناير/كانون الثاني 2015، نُفذ من منطقة تتواجد فيها مليشيا «الحشد الشبكي»، أبرز الفصائل التي تنتشر في مناطق سهل نينوى ومدعومة من طهران. وأكد ضابط رفيع في الجيش العراقي لـ«العربي الجديد»، أن الهجوم الذي وقع بالتزامن مع الهجوم الذي استهدف مطار أربيل، أسفر عن مقتل جندي تركي، كما أصيبت طفلة عراقية في قرية مجاورة للمعسكر بجروح خطيرة، وجرى تنفيذه من منطقة تل عدس التي تخضع لسيطرة «الحشد الشبكي»، أو ما يعرف بـ«اللواء 30».

وكان رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي قد تعهد لإقليم كردستان بفتح تحقيق لكشف الجهات التي تقف وراء الهجوم الذي تعرض له مطار أربيل. وقال المتحدث العسكري باسم الكاظمي، اللواء يحيى رسول، في بيان، إن الأخير «وجّه بفتح تحقيق فوري في الاعتداءات التي حدثت في أربيل ومناطق أخرى»، واصفاً الهجوم بأنه «نوع من الأعمال الإرهابية هدفها زعزعة الأمن».

ويعد هذا الهجوم، الثاني من نوعه خلال العام الحالي، إذ قتل متعاقد مدني أجنبي وجرح خمسة آخرون بالإضافة إلى جندي أميركي، بهجوم بصواريخ استهدف قاعدة للتحالف قرب مطار أربيل منتصف فبراير/شباط الماضي، سبقه هجوم في أكتوبر/تشرين الأول الماضي أيضاً.

ولا يبدو أن الإقليم يعوّل على التحقيقات التي تجريها بغداد، خصوصاً أن لجنة سابقة أعلنت بغداد عن تشكيلها في الهجوم السابق على أربيل منتصف فبراير، لم تكشف لغاية الآن عما توصلت إليه، على غرار نحو 20 لجنة أخرى مماثلة شكلتها بغداد عقب هجمات طاولت قواعد ومعسكرات عراقية. وقال عضو الحزب «الديمقراطي الكردستاني» الحاكم في الإقليم، علي كركولي، لـ«العربي الجديد»، إن «لجان بغداد التحقيقية باتت تشبه إلى حد كبير لجان محاربة الفساد في بغداد، فلا يعول عليها بشيء»، مبيناً أن «المعلومات المتوفرة لدينا هي أن مليشيات مرتبطة بإيران تقف وراء الهجوم، ولا أحد يملك إمكانية لتنفيذه غيرها». وأضاف أن «الإقليم من حقّه أن يطلب من الولايات المتحدة ومجلس الأمن المساعدة في حمايته من تلك المليشيات، بما أن بغداد عاجزة عن حمايته وحماية نفسها منه».

من جهته، أوضح النائب العراقي، ديار برواري، لـ«العربي الجديد»، أن «قوات التحالف الدولي دخلت على خط التحقيق وننتظر قريباً صدور بيان بشأن الهجوم»، مضيفاً أن الهجوم بطائرة مسيّرة «يعني تطوراً خطيراً في سلسلة الاعتداءات التي كانت تتم بالصواريخ، وتترافق مع ضغوط سياسية على الإقليم في ملفات عدة»، متهماً من وصفهم بـ«مليشيات معروفة»، بالوقوف وراء الهجوم.

الخبير في الشأن السياسي والأمني العراقي، أحمد النعيمي، رأى أن تصعيد المليشيات انتقل من بغداد إلى شمال العراق، لكن اللافت هو استهداف المعسكر التركي أيضاً في هجوم ليل الأربعاء. وأضاف النعيمي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الفصائل المسلحة العاملة في العراق لا تتحرك بمثل هذه الهجمات بشكل انفرادي، لذا فإن استهداف معسكر بعشيقة التركي قد يكون له دلالة كبيرة في ما يتعلق بالعلاقات الإيرانية - التركية في الفترة الأخيرة والخلافات حول عدد من الملفات، إذ من البديهي أن أي رسائل تريد إيران إيصالها لأي جهة، سيكون العراق ساحة لها من خلال المليشيات. واعتبر النعيمي أن استمرار نشاط المليشيات في مناطق ذات غالبية مسيحية مثل بعشيقة شمال شرقي الموصل، التي زارها البابا فرنسيس الشهر الماضي، يعني أن حكومة الكاظمي لم تحقق أي تقدم بشأن إخراجها من تلك المناطق، كما أنه قد يفتح باب مواجهة جديد في نينوى، محملاً حكومة الكاظمي «جزءاً من المسؤولية بسبب ضعفها أمام المليشيات وتحركاتها المستمرة ضد إرادة الدولة».

> **مطالبة بانسحاب المسلحين**
>
> شدد رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني (الصورة) على أن المسؤولين عن هجوم أربيل سيحاسَبون، مؤكداً أن «هذه الهجمات محاولة سافرة لتقويض أمننا الداخلي وتعاوننا مع التحالف الدولي». وأضاف عبر «تويتر»: «على أي جماعات مسلحة لا تعمل ضمن قوات الأمن العراقية الرسمية، الانسحاب فوراً من حدود إقليم كردستان، وسأجري في الأيام المقبلة محادثات مع شركاء عراقيين ودوليين لبحث سبل تحقيق ذلك».
>
>

شرق غرب

مقتل وإصابة 18 بتفجير في بغداد

تسبب تفجير في سوق شرقي بغداد، أمس الخميس، بمقتل 3 مدنيين وإصابة 15 آخرين، واحتراق عدد من السيارات. وذكرت خلية الإعلام الأمني، في بيان، أن «الانفجار وقع في أحد الأسواق بمنطقة الحبيبية شرقي بغداد». ودان الرئيس العراقي برهم صالح التفجير، وقال في تغريدة «علينا دعم وتعزيز أجهزتنا الأمنية المضحية في مكافحة خلايا الإرهاب».

(العربي الجديد)

إسرائيل اعتقلت 1400 فلسطيني هذا العام

ذكرت مؤسسات حقوقية فلسطينية، أمس الخميس، أن الاحتلال الإسرائيلي اعتقل 1400 فلسطيني منذ مطلع العام الحالي، بينهم أكثر من 230 قاصراً تقل أعمارهم عن 18 عاماً، و39 امرأة. وذكرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني ومركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية (حريات) ومركز وادي حلوة-القدس، في تقرير بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، أن إجمالي عدد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بلغ 4500 معتقل.

(رويترز)

«حماس» تطالب السعودية بالإفراج عن المعتقلين

أكد المتحدث باسم حركة «حماس»، فوزي برهوم، أمس الخميس، أنّ لا مبرر على الإطلاق لبقاء القيادي في الحركة محمد الخضري ونجله، والمعتقلين الفلسطينيين، في السجون السعودية. وشدد في بيان، على أنه «آن الأوان لإطلاق سراحهم جميعاً، وتحديداً أن الأمة تعيش أيام شهر رمضان، فالواجب الديني والقيمي والأخلاقي يحتم على السلطات السعودية إطلاق سراحهم فوراً، وإعادتهم إلى أهلهم».

(العربي الجديد)

شكري: ملتزمون التفاوض حول سد النهضة

أعلن وزير الخارجية المصري، سامح شكري (الصورة)، خلال اجتماع للجنة الشؤون الأفريقية في مجلس النواب، أمس الخميس، أن شركات من دول صديقة، مثل الصين، تعمل على تنفيذ مشروع سد النهضة، مدعياً أنه لا توجد دول صديقة تمول السد الإثيوبي بشكل مباشر، باعتبار أن شركاء مصر الدوليين يرون أن المشروع هو محل خلاف بين الدول الثلاث، مصر والسودان وإثيوبيا، بما يستلزم تجنب الانخراط في عمليات التمويل. وشدد على أن بلاده لا تزال ملتزمة بالمسار التفاوضي حول سد النهضة.

(العربي الجديد)

إخلاء سبيل 6 موقوفين بانفجار مرفأ بيروت

قرّر المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار، أمس الخميس، إخلاء سبيل ستّة موقوفين في القضية، هم الرائد في أمن الدولة جوزيف النداف، والرائد في الأمن العام شربل فواز، والرقيب أول الجمركي خالد الخطيب، والرقيب أول الجمركي إلياس شاهين، والموظف جوني جرجس، والكاتب لدى دائرة المانيفست والمسؤول عن الجردة مخايل المر، وإيداع جواز سفرهم لدى القلم التابع له، فيما ردّ طلبات سائر الموقوفين.

(العربي الجديد)

تقرير

تبدو العلاقات المصرية الإيطالية متجهة إلى توتر جديد، مع تشبث الادعاء الإيطالي بالمضي قدماً في إجراءات محاكمة قتلة جوليو ريجيني، مقابل مساعي القاهرة لترويج رواية «المؤامرة»، في وقت تستعد فيه روما لمنح باتريك جورج الجنسية الإيطالية

تستغل القاهرة الاهتمام بوضع باتريك كورقة تفاوضية مع روما (Getty)

العلاقات المصرية الإيطالية

ربيع متوتر بين قضية ريجيني وملف باتريك جورج

صفقات ضخمة

بلغت قيمة صفقات التسليح الإيطالية لمصر في العام 2019 ثلاثة امثال قيمتها في 2018، لتكون الاعلى في تاريخ العلاقات بين البلدين، و تجاوزت بعشرات الملايين القيمة الاجمالية للمشتريات خلال العقد الاخير كاملا، بواقع إجمالي بلغ 238 مليونا و55 الفا و472 يورو.

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تُقبل العلاقات بين مصر وإيطاليا على فترة مشحونة، إذ حفلت الساعات الأخيرة بعدد من المستجدات في الملفات المزمومة بين البلدين، مع تحديد جلسة في 29 من الشهر الحالي للاستماع إلى ثلاثة شهود جدد في قضية مقتل جوليو ريجيني، وموافقة مجلس الشيوخ الإيطالي بأغلبية كبيرة، أمس الأول، على مقترح بمنح الطالب المصري باتريك جورج الجنسية الإيطالية لإنقاذه من الاعتقال المستمر في سجن طرة منذ 14 شهراً، كما طفت على السطح واقعة تحرش أحد الضباط المصريين -الذين سافروا إلى إيطاليا لتسلم الفرقاطة برنيس من طراز فريم- بفتاة إيطالية، وتقديم بعض السياسيين تساؤلات عن ملابسات اختفائه أو تهريبه. وبينما أعلن المتحدث العسكري المصري أمس الأول استقبال ميناء الإسكندرية للفرقاطة الثانية التي تشتريها مصر من روما خلال عام واحد، بقيمة إجمالية لاثنتين تبلغ مليوناً و100 مليون دولار، في رسالة صريحة من الجانبين لتأكيد مضي العلاقات العسكرية بينهما دون تأثر بالسلبيات، قالت مصادر دبلوماسية مصرية مطلعة على الاتصالات بإيطاليا، إن واقعة الاتهام بالتحرش سيتم احتواؤها سريعاً، وإنها ظهرت في وسائل الإعلام بقصد التأثير على صانع القرار في روما، من قبل الدوائر والقوى اليسارية المعارضة لتطوير العلاقات مع القاهرة.

وأضافت المصادر، لـ«العربي الجديد»، أن الأعين حالياً مركزة على جلسة الاستماع المقبلة في قضية ريجيني، والتي أبلغت بها رسمياً السفارة المصرية في روما، لأنه قد يترتب عليها توسيع قائمة الاتهام التي تشمل حالياً أربعة من ضباط الشرطة المصريين، كما قد تبدأ بعدها مباشرة المحاكمة الغيابية لهم.

وكشفت المصادر أن مصر تبحث حالياً الفرص القانونية لتقديم ملف جديد للادعاء وقاضي تحريك الدعوى، تتبنى فيه سردية مغايرة للوقائع التي تستقر عليها التحقيقات الإيطالية، وتتبنى فكرة المؤامرة، وتعرّض ريجيني للخطف والقتل على يد مجموعة من معارضي النظام المصري المحليين، أو التابعين لجهات أجنبية، بالتزامن مع زيارة وفد إيطالي كبير للقاهرة ولقاء وزيرة الصناعة الإيطالية فيديريكا جيودي برئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي. وكان النائب العام المصري عبر عن هذا الأمر في بيان غلق القضية ضد مجهول بقوله: «سلوك المجني عليه وتحركاته غير المألوفة لم تكن خافية على أحد من عوام الناس، بل باتت معلومة للكافة، وذاع نبأ البلاغ المقدم ضده، ما يكون قد استغله مجهول وعزم على ارتكاب جُرمه قبل المجني عليه، متخيراً يوم الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني 2016 لارتكاب جرمه فيه، لعلمه بانشغال الأمن المصري بمؤمذ بتأمين المنشآت الحيوية، فخطف المجني عليه واحتجزه وعذبه بدنيًا لِيُلصق التهمة بعناصر من الأمن المصري. وبالتزامن مع مجيء وفد اقتصادي لزيارة البلاد قتل المجني عليه وألقى جثمانه بموقع حيوي بالقرب من منشآت هامة يتبع بعضها جهات شرطية، كأنما أراد إعلام الكافة بقتله ولفت الانتباه إليه، ما أكد للنيابة العامة وجود أطراف معادية لمصر وإيطاليا تسعى لاستغلال الحادث للوقيعة بينهما في ضوء التطور الإيجابي في علاقاتهما خلال الفترة الأخيرة. ويسايرها في ذلك بعض من وسائل الإعلام المعروفة بإثارة الفتن لإحداث تلك الوقيعة، مما انتهت معه النيابة العامة إلى أن ظروف وملابسات الواقعة على هذا النحو لها صورة أخرى لم تكشف التحقيقات بعدُ عنها، أو عن هوية مرتكبها».

وأضافت المصادر أنه بينما يتشبث الادعاء الإيطالي بالمضي قدماً في إجراءات المحاكمة، مدعوماً من القوى اليسارية، فإن مصر توثق اتصالاتها حالياً باليمين المتطرف وشخصيات حكومية وبرلمانية من يسار الوسط لترويج رواية «المؤامرة»، والتأكيد أن القاهرة لديها دلائل دامغة عليها، وأن المحاكمة -وإن كانت غيابية- قد تضر بالعلاقات الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية بين البلدين. والضباط الأربعة المتهمون هم اللواء طارق صابر، والعقيد أسر كمال، والعقيد هشام حلمي، والمقدم مجدي عبدالعال شريف.

وبالتزامن مع هذه التطورات التي ستعيد قضية ريجيني للواجهة، وستتصاعد معها مطالبات وقف بيع الأسلحة لمصر، جاءت موافقة مجلس الشيوخ على منح باتريك جورج زكي الجنسية الإيطالية، لتثبت أكثر من أي شيء آخر، قدرة المعارضة الحقوقية المصرية على تشكيل رأي عام سياسي في بعض الدوائر للضغط على نظام السيسي، كما حدث من قبل بإصدار بيان البرلمان الأوروبي، وبيان الإحدى والثلاثين دولة في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الشهر الماضي. وقالت المصادر عن هذا التطور إن «ملف باتريك جورج معقد، لأنه أصبح مرتبطاً في نظر الاستخبارات والأمن المصريين بملف ريجيني، وهناك اتجاه لعدم تحريكه إلا إذا قدمت إيطاليا تنازلات في ملف ريجيني»، حيث يستغل النظام المصري اهتمام القوى اليسارية والطلابية الإيطالية بوضع باتريك كورقة تفاوضية مع روما، متجاهلاً حقيقة وضعه كمواطن مصري. وأضافت المصادر، في هذا السياق، أنه إذا حصل باتريك جورج على الجنسية الإيطالية بقرار حكومي استثنائي وتنازل عن الجنسية المصرية، فلن تتردد القاهرة في الإفراج عنه وترحيله، لأن هذا النموذج كان وما زال من الأساليب المفضلة لعمل النظام مع القضايا الحساسة، واستخدمه سابقاً عدة مرات، كان أبرزها مع الناشط محمد سلطان، فضلاً عن حرصه على توجيه رسالة للمعارضة الحقوقية اليسارية المصرية بأنه لا مكان لهم على أرض مصر مستقبلاً، إلا بالشروط التي تضعها الدولة وداخل حدود صارمة ترسمها.

> مصر قد تتبنى فكرة تعرّض ريجيني للقتل على يد معارضين
>
> وافق مجلس الشيوخ على منح باتريك جورج الجنسية الإيطالية

خاص

مصر: تأهب برلماني لتمرير تشريعات الخصخصة ورفع الأسعار

يستعد البرلمان المصري لتمرير تشريعات تمهد لخصخصة الخدمات المقدمة للمواطنين في قطاعات هامة، ومن ثم رفع اسعارها بصورة تدريجية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر مطلعة في مجلس النواب المصري إن «لجنة الخطة والموازنة في المجلس تتأهب لمناقشة حزمة من التشريعات الهادفة إلى رفع الأسعار على مدار الأسبوعين المقبلين، تمهيداً لإحالتها للتصويت النهائي في الجلسات العامة للبرلمان خلال شهر رمضان، وفي مقدّمها تعديلات قانون ضريبة القيمة المضافة، وقانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة».

وكشفت المصادر، لـ«العربي الجديد»، أن رئيس اللجنة النائب المعين فخري الفقي «لم يرسل لأعضائها حتى الآن مشروع قانون ربط الموازنة العامة للدولة، ومشروع اعتماد خطة التنمية الاقتصادية، عن العام المالي الجديد (2021-2022)، على الرغم من إحالة المشروعين للجنة بواسطة رئيس البرلمان حنفي جبالي يوم الأحد الماضي، في مخالفة صريحة لأحكام اللائحة المنظّمة لأعمال المجلس». ولم تعلن الحكومة المصرية عن العديد من بنود الموازنة الجديدة، ومنها فوائد خدمة الدين المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في مشروع موازنة العام المالي 2021-2022، والبالغة نحو 566 مليار جنيه (نحو 36 مليار دولار) في موازنة العام المالي 2020-2021، وكذا اعتمادات دعم المواد البترولية والكهرباء والغاز الطبيعي، والمتوقع أن تشهد تراجعاً كبيراً في ضوء خطة تحرير أسعارها.

وتابعت المصادر أن «لجنة الخطة والموازنة انتهت من إعداد تقريرها النهائي بشأن تعديلات قانون الضريبة على القيمة المضافة، والتي تهدف إلى إخضاع الزيوت والمخبوزات والحلوى والمقرمشات والمنتجات المصنعة من الدقيق (عدا الخبز)، ومنتجات الصابون والمنظفات الصناعية للضريبة، لتطبّق عليها نسبة 14 في المائة، بدلاً من خضوعها حالياً لضريبة الجدول بنسبة 5 في المائة، ما يُنذر بارتفاع أسعارها بنسبة لا تقل عن 9 في المائة».

وتقضي التعديلات بخضوع جميع أنواع الخدمات الإعلانية، وأجهزة ووحدات التكييف وتبريد الهواء لضريبتي القيمة المضافة والجدول معاً بإجمالي 19 في المائة، وحذف نصوص بيع وتأجير الوحدات غير السكنية من بند الإعفاء الوارد في القانون، بغرض إخضاع المحال التجارية، والمنشآت الفندقية، وغيرها من الأماكن غير السكنية للضريبتين معاً.

أما مشروع قانون مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الدولة، فأوضحت المصادر أن «هناك اعتراضات واسعة من أعضاء في اللجنة بشأن مواده، ومطالبات بإرجاء مناقشته لحين الانتهاء من مشروع ربط الموازنة العامة للدولة، غير أن رئيس اللجنة متمسك بتمرير التشريع في دور الانعقاد الحالي، استجابة منه لطلب الحكومة في هذا الصدد». ويمهد القانون لخصخصة الخدمات المقدمة للمواطنين في قطاعات هامة، مثل الكهرباء، والمياه، والنقل، والصحة، والتعليم، ومن ثم رفع أسعارها بصورة تدريجية، إذ يقضي بتوسيع مشاركة القطاع الخاص في مشروعات المرافق والخدمات العامة في الدولة، لا سيما في أعمال التصميم والتمويل والإنشاء والتشغيل والاستغلال والصيانة، مع إمكانية تعاقد الحكومة مع القطاع الخاص لتنفيذ أعمال بعض هذه المشروعات أو جميعها. ونص مشروع القانون على إشراك القطاع الخاص في خدمات النقل، والكهرباء، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمياه، والصرف الصحي، والصحة، والتعليم، وغيرها من قطاعات الدولة الأخرى، عن طريق إعادة تأهيل وتشغيل أو استغلال المشروع وصيانته، وأداء أي من الأعمال الواردة في العقود الموقعة مع الجهة الإدارية، سواء منفردة أو مجتمعة، شريطة أن تشتمل على بنود تمويلها وصيانتها.

> لم تعلن الحكومة المصرية عن العديد من بنود الموازنة الجديدة

يعهد مشروع قانون لخصخصة الكهرباء (خالد دسوقي/فرانس برس)

وكان مصدر برلماني قد كشف اتجاه الحكومة لرفع أسعار بيع البنزين في السوق المحلية خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، ارتباطاً بارتفاع الأسعار العالمية للوقود، مبيناً أن الأنواع الثلاثة للبنزين ستشهد ارتفاعاً بقيمة 25 قرشاً للبتر على أدنى التقديرات. وتضمن مشروع الموازنة الجديدة للدولة زيادة كذلك في أسعار الكهرباء، بنسبة تتراوح بين 8,4 في المائة و26,3 في المائة، اعتباراً من فاتورة أول يوليو/تموز المقبل. كما كشفت مصادر برلمانية، لـ«العربي الجديد»، أن «مجلس النواب يدرس إرجاء مناقشة مشروعي قانوني التعليم الجديد والأحوال الشخصية «الأسرة» إلى دور الانعقاد السنوي المقبل، واللذين تقدمت بهما الحكومة للمجلس بشكل رسمي، ويواجهان رفضاً واسعاً من الرأي العام»، مشيرة إلى أن نواباً طالبوا رئيس البرلمان حنفي جبالي بـ«عدم مناقشة التشريعين من دون إجراء جلسات حوار مجتمعي موسعة حول موادهما».

الحدث

يستعدّ النظام السوري للإعلان عن عملية الانتخابات الرئاسية المتوقعة في يونيو المقبل، عبر عقد جلسة برلمانية له يوم الأحد المقبل في هذا الإطار، مطيحاً مفاوضات اللجنة الدستورية

نظام الأسد يستعد لانتخاباته

إجراءات لتخفيف الاحتقان الشعبي

امين العاصي

تشير الوقائع والمعطيات إلى أن النظام السوري حسم قراره بإجراء الانتخابات الرئاسية منتصف العام الحالي، وفق دستور وضعه عام 2012، ما يعني انتهاء العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة، والتي لم تستطع حتى اللحظة دفع النظام إلى مفاوضات ذات مغزى، بسبب رفض النظام أي حلول سياسية يمكن أن تقوّض وجوده أو لا تسمح ببقاء بشار الأسد في السلطة. وذكرت مصادر مطلعة في العاصمة السورية دمشق أن «مجلس الشعب» (البرلمان) التابع للنظام سيعقد يوم الأحد المقبل جلسة، من المرجح أن تخصص للدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية لتثبيت بشار الأسد في السلطة لدورة جديدة، مدتها 7 سنوات وفق دستور 2012، الذي ينصّ على أن «يدعو رئيس مجلس الشعب لانتخاب رئيس للجمهورية قبل انتهاء ولاية الرئيس القائم في مدة لا تقل عن 60 يوماً ولا تزيد عن 90 يوماً».

وقبيل نحو شهرين من إجراء الانتخابات المتوقعة في يونيو/حزيران المقبل، بدأ النظام سلسلة من الإجراءات الاقتصادية لتخفيف الأزمة المعيشية التي تضغط منذ أشهر على السوريين في مناطق سيطرة الأسد، فسمح منذ أيام بتسليم الحوالات الخارجية (الدولار) بسعر 3175 ليرة، إضافة لإجراء آخر يتعلق بتمويل مستوردات الصناعيين والتجار عبر بعض شركات الصرافة بدولار بسعر 3375 ليرة. ويسعى النظام من وراء هذين الإجراءين لتحقيق مكاسب اقتصادية تتجلى بالحصول على كمية أكبر من القطع الأجنبي، وأخرى سياسية لتخفيف الاحتقان الشعبي في مناطق سيطرته، والذي كاد أن يصل إلى حافة الانفجار خلال الشهر الماضي نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة. فقد وصلت أسعار المواد الغذائية إلى مستويات يعجز عنها أغلب السوريين، في ظل انقطاع التيار الكهربائي، وندرة المحروقات.

كما أعفى الأسد أيام حازم قرفول من منصبه حاكماً لمصرف سورية المركزي، في محاولة لتحميله تراجع سعر صرف الليرة السورية إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ سورية، مع اقتراب الدولار من حاجز 5000 ليرة سورية الشهر الماضي. ومن المرجح أن يتخذ النظام خطوات اقتصادية أخرى خلال الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات الرئاسية، لحث الخاضعين لسيطرته على المشاركة في التصويت لإقناع المجتمع الدولي للقبول بنتائج هذه الانتخابات.

في السياق، اعتبر الباحث الاقتصادي في مركز «جسور» للدراسات خالد التركاوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن النظام «يحاول تخليص السوريين الخاضعين لسيطرته من بعض المشاكل قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية المقررة هذا العام»، مضيفاً: استطاع النظام تأمين كمية من المحروقات ربما تكفي الاستهلاك المحلي لمدة أسبوعين. ولفت إلى أنه «لاحظنا في الأيام القليلة الماضية تحسّنا في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار، ما يعني أن النظام ضخ كميات كبيرة من الدولارات في السوق، لإنعاش الأسواق خصوصاً في شهر رمضان، ولإيهام الشارع الموالي أن النظام يعمل على تحسين المعيشة».

وأشار التركاوي إلى أن النظام «يحاول إصلاح ما خرّبه، ولكنه إصلاح مؤقت لن يدوم». ورأى أن «ليس من أولويات النظام تحسين سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار وغيره من العملات»، معتبراً أن «همّ النظام الأساسي جمع قطع أجنبي، خصوصاً الدولار واليورو، من خلال ترهيب وترغيب التجار، لذا يتحكّم بسعر الصرف بناء على هذه الأولوية». وأوضح أن لدى النظام أولوية أخرى «وهي دفع الرواتب للموظفين»، مشدّداً على أن النظام لا يهمه على الإطلاق تدني هذه الرواتب، فأي تراجع في سعر صرف الليرة يصب لصالحه في النهاية.

في غضون ذلك، لا تزال العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة مجمّدة بشكل كامل، وكان واضحاً أن النظام يماطل بدعم من الروس والإيرانيين وصولاً إلى منتصف العام الحالي، لدفع المجتمع الدولي للقبول بنتائج الانتخابات الرئاسية. ولم يعد هناك حديث عن جولة جديدة من اللجنة الدستورية، لأن إصرار النظام على إجراء انتخابات رئاسية وفق دستور عام 2012 أفقد هذه اللجنة أي أهمية سياسية، إذ كانت المعارضة السورية تأمل إنجاز دستور جديد تجري على أساسه انتخابات لأنها لا تعترف بالدستور الذي وضعه النظام. وعقدت هذه اللجنة عدة جولات خلال عامي 2019 و2020، إلا أنها لم تحقق أي تقدم يذكر، لأنه كان من الواضح أن العملية السياسية ليست من الأولويات لدى النظام، الذي لا يعترف حتى اللحظة بوجود معارضة له سواء في الداخل والخارج. واختفى المبعوث الدولي إلى سورية غير بيدرسن عن المشهد خلال الشهر الحالي، في ظل أنباء عن ترحيل النظام أي نشاط يخص العملية السياسية إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية.

> يسعى النظام للحصول على كمية أكبر من القطع الأجنبي
>
> وصلت أسعار المواد الغذائية لمستويات يعجز عنها السوريون

وأشار المحلل السياسي رضوان زيادة إلى أنه «كان جلياً منذ فترة طويلة أن بشار الأسد سيترشح للانتخابات وسيفوز بها»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»: «يجب ألا يكون هناك شك حول نوايا الأسد فقد باتت معروفة للجميع». وتابع بالقول: «بشار الأسد لم يأخذ يوماً مفاوضات جنيف التي ترعاها الأمم المتحدة، أو القرار 2254 على محمل الجد، والمفاوضات بالنسبة له فرصة لكسب الوقت من أجل تغيير الوقائع على الأرض وقتل أو تصفية أو تهجير من بقي من المعارضة داخل سورية». وعن توقعاته لموقف المجتمع الدولي من نتائج الانتخابات الرئاسية، رأى أنه لن يختلف عن الانتخابات السابقة، التي جرت عام 2014. روسيا ستدعم الأسد وستقول هذه هي نتائج الانتخابات، والبلدان الأوروبية والولايات المتحدة لن تعترف بالنتيجة.

وفي مقابل الجمود في العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة، برزت أخيراً محاولات من أطراف عربية لتعويم النظام مرة أخرى قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية، فظهرت دعوات من هذه الأطراف لإعادة النظام إلى الجامعة العربية التي كانت جمّدت عضويته أواخر عام 2011 بسبب رفضه التجاوب مع مساعيها لحل القضية السورية. ولكن من المرجح أن تفشل هذه المحاولات بسبب رفض الولايات المتحدة اتخاذ أي خطوات من شأنها تأهيل النظام، مع استمرار رفضه للقرارات الدولية التي رسمت الطريق أمام حل سياسي يبدو بعيد المنال في المدى المنظور.

شرق غرب

وفد تركي يزور مصر في مايو

كشف وزير الخارجية التركي، مولود جاوش أوغلو، أمس الخميس، أن وفداً تركيا سيزور القاهرة مطلع شهر مايو/أيار المقبل، تلبية لدعوة من الجانب المصري. وأضاف لقناة «أن تي في» التركية، أن الوفد سيكون على مستوى نواب الوزراء، لافتاً إلى إمكانية لقائه نظيره المصري سامح شكري لاحقاً. وأوضح أن البلدين اتفقا على استمرار القناة التي كانت مفتوحة أول الأمر بين استخبارات البلدين، عبر وزارتي الخارجية.

(الأناضول)

لقاء قبرصي ـ يوناني ـ إماراتي ـ إسرائيلي

يلتقي وزراء خارجية إسرائيل غابي أشكنازي، والإمارات عبدالله بن زايد، واليونان نيكوس دندياس وقبرص نيكوس كريستودوليديس، اليوم الجمعة في بافوس، غربي قبرص، حسبما جاء في بيان صادر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية. وهذا أول لقاء بين الدول الأربع للبحث في المصالح الاستراتيجية الإقليمية على ما أكد البيان. وسيتناول وزراء الخارجية شؤوناً اقتصادية وأمنية، فضلاً عن تداعيات الأزمة الوبائية وإمكانات تشجيع السياحة.

(فرانس برس)

مالي: انتخابات رئاسية وتشريعية العام المقبل

أعلن وزير إدارة الأراضي في مالي اللفتنانت كولونيل عبدالله مايغا، أمس الخميس، أن الحكومة العسكرية قررت إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في البلاد في فبراير/شباط 2022، مجددة وعد منفذي الانقلاب العسكري في أغسطس/آب 2020 بتسليم السلطة إلى المدنيين بعد مرحلة انتقالية من 18 شهراً.

(فرانس برس)

تخرج الولايات المتحدة من أفغانستان في سبتمبر/ أيلول المقبل، تاركة إرثاً ثقيلاً من الأزمات والمشاكل التي بقيت بلا حل، وفي ظل مخاوف من انهيار الوضع الأمني واستغلال حركة «طالبان» الأجواء لمحاولة ملء الفراغ وإعادة السيطرة على البلاد

أفغانستان
بعد الانسحاب الأميركي
إرث ثقيل من الأزمات والمخاوف

كابول ـ **صبغة الله صابر**

بعد قرابة ثلاثة أشهر من إعلان الحكومة الأميركية إعادة النظر في سياساتها في أفغانستان، تحديداً حول سحب قواتها منها في 1 مايو/ أيار المقبل، وفق اتفاقية الدوحة، جاء الرئيس الأميركي جو بايدن ليعلن في كلمة له، مساء الأربعاء الماضي، انسحاب جميع القوات الأميركية من أفغانستان قبل حلول الذكرى السنوية لأحداث 11 سبتمبر/ أيلول، ممهداً بذلك لإنهاء أطول حرب خاضتها الولايات المتحدة الأميركية، وخسرت خلالها أفغانستان تاركة وراءها إرثاً ثقيلاً في بلد غارق في الأزمات، تتقاطع فيه مصالح الأطراف الداخلية ودول الجوار، ولا توجد فيه جهة تقوم بلمّ الشمل وتوحيد الصف، خصوصاً أن الموقع الجغرافي، والحرب التي استمرت لأربعة عقود، سمحت لدول الجوار والقوى الدولية أن تتدخل بشتى الأنواع، وأن تشكل لنفسها عُمقاً يهدد مستقبل أفغانستان.

ولم يكن قرار الانسحاب الكامل لبايدن، بل كان سلفه دونالد ترامب قد اتخذ هذا القرار، لكن إعلان بايدن إعادة النظر بموافق الدوحة والانسحاب بشكل مسؤول قد أعطى بعض الأمل في بقاء القوات الأميركية للحكومة الأفغانية وقواتها الهشة التي تواجه معركة مع أكثر من جهة، أبرزها حركة «طالبان» وأمراء الحرب، قبل أن يعلن بايدن في خطاب، مساء الأربعاء، أن «الوقت قد حان لإنهاء أطول حرب خاضتها الولايات المتحدة» بسحب جميع قوات بلاده من أفغانستان بحلول الذكرى العشرين لهجمات 11 سبتمبر 2001. وأضاف «ستبدأ الولايات المتحدة انسحابها النهائي في الأول من مايو/ أيار»، لكنها «لن تغادر بشكل متسرع».

وبعد ساعات من قرار بايدن، قام وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بزيارة كابول، أمس الخميس، حيث التقى الرئيس الأفغاني أشرف غني، ورئيس المجلس الأعلى الوطني للمصالحة عبد الله عبد الله، وشخصيات مدنية. وسعى بلينكن لطمأنة القيادة الأفغانية بأن الانسحاب لا يعني «نهاية العلاقة الأميركية - الأفغانية». وقال لغني، أثناء لقائهما في القصر الرئاسي بكابول: «أردت أن أبيّن بزيارتي التزام الولايات المتحدة المستمر تجاه أفغانستان وشعبها». الشراكة تتغير، لكن الشراكة نفسها باقية». من جهته، قال غني لبلينكن «نحترم القرار، ونعدل أولوياتنا»، مشدداً على ضرورة التعاون بين الدولتين من أجل محاربة الإرهاب. وكرر بلينكن خلال لقاء مع عبد الله رسالته، قائلاً «لدينا فصل جديد، لكنه فصل جديد نكتبه معاً».

وتفاوتت آراء الأفغان عند إعلان الأميركيين الانسحاب بشكل مسؤول. فتوقعت الحكومة الأفغانية أن واشنطن لن تتركها وحدها في جهة تقوم بلمّ الشمل وتوحيد الصف، خصوصاً أن الموقع الجغرافي، والحرب التي استمرت لأربعة عقود، سمحت لدول الجوار والقوى الدولية أن تتدخل بشتى الأنواع، وأن تشكل لنفسها عُمقاً يهدد مستقبل أفغانستان.

> أكد بلينكن الالتزام الأميركي الدائم حيال أفغانستان
>
> إسماعيل وزيري: الأفغان لن يقبلوا «طالبان» كما في السابق

أنه في حال بقاء القوات الأميركية في أفغانستان بعد شهر مايو، الموعد الذي اتفق عليه الطرفان للانسحاب في توافق الدوحة، سوف تلجأ الحركة إلى استئناف عملياتها. لكنها هذه المرة اكتفت بتأكيد أن مطلب «طالبان» الانسحاب الكامل للقوات الأميركية والدولية وفق توافق الدوحة، وأن تحترم القرار الأميركي. لكن هؤلاء وغيرهم من المستشارين للرئيس الأفغاني شددوا على نقطة أخرى أيضاً، وهي قدرة القوات الأفغانية على ملء الفراغ الأمني، وأنها أثبتت قدرتها على مواجهة «طالبان» ودافعت عن سيادة الدولة وأمنها، وهي مستعدة لأن تفعل ذلك في المستقبل.

وتشير إيحاءات «طالبان» إلى أنها راضية إلى حد ما عن قرار بايدن، مع نقض توافق الدوحة، والتأخير في الانسحاب وأنها لم تعد تنوي استهداف القوات الدولية، ولا سيما أن الجانب الأميركي قد وعد بالرد القاسي في حالة حدوث ذلك. ورحب الكثير من مناصري الحركة وقيادات ميدانية فيها بقرار بايدن، معتبرين ذلك انتصاراً كبيراً لهم. وفي هذا الخصوص، قال القائد الميداني في الحركة شابور خان، لـ«العربي الجديد»، إنه رغم انتهاكها لتوافق الدوحة له على صعيد في «تويتر»، بعد اتصال هاتفي له مع نظيره الأميركي، أمس الأول الأربعاء، إن القوات الأفغانية قادرة على الدفاع عن أراضي بلاده وسيادة الدولة، وهي فعلت ذلك في الماضي وستفعل ذلك في المستقبل أيضاً. والحقيقة أن نسبة العمليات التي تشارك فيها القوات الأميركية والدولية لم تعد كبيرة، لكن ما يشكل الفارق هو التجهيز والتدريب وسلاح الجو. فخروج القوات الأميركية والدولية من البلاد يعني توقف تدريبها للقوات الأفغانية، مع حرمان الأخيرة من دعم الطيران الأميركي الذي كان يقصم ظهر «طالبان» في المعارك، وذلك على الرغم من وعد واشنطن والدول الحليفة للحكومة الأفغانية.

ويُطرح سؤال عن قدرة «طالبان» على الاستيلاء مرة أخرى على الحكم في حال مواصلة الولايات المتحدة دعمها المالي واللوجستي للقوات الأفغانية؟ وماذا سيكون مصير المفاوضات الجارية بين الحكومة و«طالبان»؟ ويرى الكثير من المراقبين أنه على الرغم من هشاشة قدرات القوات الأفغانية فمن المستبعد جداً أن تستولي «طالبان» على سدة الحكم بالقوة، وذلك لأسباب عديدة، أوضحها المحلل الأمني إسماعيل وزيري لـ«العربي الجديد»، قائلاً إن أفغانستان تغيرت كثيراً خلال عشرين ماضيين، فهي لم تعد أفغانستان عام 2001 وهناك الكثير من المتغيرات، وعلى «طالبان» أن تذعن لها. وأضاف أن الشعب الأفغاني تغير ولن يقبل «طالبان» كما في السابق، وكذا دول الجوار وحتى المتعاطفين مع الحركة، كباكستان وإيران وروسيا، لن يقبلوا بوصولها إلى سدة الحكم بالقوة. ولفت إلى أن «طالبان» تغيرت أيضاً، فهي الآن حليفة لدول في المنطقة، كروسيا وإيران، ولن تقبل هذه النسخة من الحركة أن تكون في الحكم في أفغانستان بمفردها. كما أن للحرب الأهلية، بحال وقوعها بعد خروج القوات الأجنبية تأثيرات كبيرة على دول الجوار، وبالتالي لن تقبل تلك الدول أن يحدث ذلك. أما عن مستقبل عملية السلام الأفغانية في ظل القرار الأميركي الأخير، فتتجه الأنظار نحو تركيا، حيث يتوقع انعقاد مؤتمر بشأن عملية السلام الأفغانية في 24 من الشهر الحالي. لكن ذلك المؤتمر يواجه عقبات قد تقضي على ما يتطلع الشعب الأفغاني إليه، مع إعلان «طالبان» عدم المشاركة في أي مؤتمر بشأن السلام الأفغاني إلى حين خروج القوات الأميركية بكاملها من البلاد. ويُطرح سؤال عن قدرة الدول المعنية بمؤتمر إسطنبول، كتركيا والولايات المتحدة، على إقناع «طالبان» بالمشاركة في المؤتمر؟ وإذا حصل ذلك قد يكون المؤتمر مثمراً إلى حد ما، وسيشكل دفعة قوية لعملية السلام الأفغانية. أما إذا لم تشارك «طالبان» فيه، فحينها ستطرح أسئلة كثيرة حول مدى نجاعته، بل حول هدف انعقاده، لأن الجزء الأهم سيكون غائباً. كذلك يواجه مؤتمر إسطنبول مشكلة التصعيد في الحكومة الأفغانية بشأن المقترح الذي سيقدمه المجلس الأعلى الوطني في المؤتمر، والذي عمل عليه لمدة أسابيع، إذ دار جدل كبير بين المجلس وبين النائب الثاني للرئيس الأفغاني سرور دانش، الذي اعتبر المقترح رؤية جماعة واحدة، وليس رؤية شعب لحل المعضلة، ما يعني عدم وجود توافق في الحكومة الأفغانية حول أجندة المؤتمر، والحلول المقترحة فيه لحل المعضلة.

أكد مسؤولون قدرة القوات الأفغانية على ملء الفراغ الأمني (Getty)

الحدث

مخاوف أوروبية من ضغوط طهران
مفاوضات نووية «إيجابية» في فيينا

عقد أطراف الاتفاق النووي الإيراني اجتماعاً جديداً في فيينا، على وقع التصعيد الإيراني برفع نسبة تخصيب اليورانيوم

استأنفت أمس، الخميس، في العاصمة النمساوية فيينا، المحادثات لإنقاذ الاتفاق النووي الإيراني، وسط أجواء متوترة بسبب قرار طهران تخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى 60 في المائة، ما يقربها من عتبة الـ90 في المائة الضرورية للاستخدام العسكري. وفيما سعى الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى طمأنة المجتمع الدولي حول «سلمية» الأنشطة النووية لبلاده، وتأكيده أن إيران ستعود إلى نسبة تخصيب منخفضة فور رفع العقوبات الدولية عنها، وضع دبلوماسي أوروبي التصعيد النووي الإيراني في خانة الضغط الإيراني المكثف. من جهتها، تحدثت الدبلوماسية الروسية من فيينا عن «انطباع إيجابي» إثر الاجتماع، وذلك غداة تأكيد واشنطن أنه يمكنها لعب دور بناء.

وعقدت مجموعة 4+1، في إطار الاتفاق النووي الذي انسحبت منه الولايات المتحدة عام 2018، وهي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين، وإيران، أمس، اجتماعاً جديداً في فيينا لإنقاذ الاتفاق، بمشاركة غير مباشرة من وفد أميركي موجود في فندق آخر، وذلك على وقع التصعيد الإيراني، المتمثل بإعلان طهران أخيراً أنها ستتجاوز، الأسبوع المقبل، العتبة غير المسبوقة المتمثلة بـ60 في المائة لتخصيب اليورانيوم، رداً على ما وصفته بـ«الإرهاب النووي» الإسرائيلي بعد انفجار الأحد الماضي في محطة التخصيب في منشأة نطنز. وأشار السفير الروسي لدى المنظمات الدولية في فيينا ميخائيل أوليانوف، إثر الاجتماع، إلى أن «الانطباع العام إيجابي»، متحدثاً عن «سلسلة اجتماعات غير رسمية» ستليه.

> دبلوماسي أوروبي: الضغوط تصعب إحراز تقدم قبل يونيو
>
> روحاني: سنعود للتخصيب بنسبة 3,67% مع رفع العقوبات

ويأتي التفاؤل الروسي على الرغم من التوتر الذي أضفاه قرار إيران برفع نسبة تخصيب اليورانيوم مرة جديدة. رأى دبلوماسي أوروبي، في تصريح لوكالة «فرانس برس»، أن إيران «تضغط على الجميع» باقترابها من تخصيب اليورانيوم بنسبة 90 في المائة الضرورية للاستخدام العسكري، مضيفاً أنه «بعد بداية جيدة» في المحادثات، فإن «هذا الأمر يعقّد الأمور». وتأكيداً للمخاوف الغربية، قال دبلوماسي رفيع آخر لوكالة «رويترز»، إنه «على الرغم من الرغبة في تحقيق تقدم، فلا يمكن تجاهل أحدث خرق من جانب إيران»، معتبراً أنه «يزيد من صعوبة إحراز انفراجة قبل انتخابات الرئاسة الإيرانية في 18 يونيو/ حزيران المقبل». وحذّر الدبلوماسي الغربي من «الضرر» الذي أحدثته القرارات الإيرانية الأخيرة، وما أثارته من توتر.

وكانت برلين وباريس ولندن قد حذرت من التصعيد «من قبل أي بلد»، رداً على الإعلان الإيراني، الذي رأت فيه «تطوراً خطراً يتعارض مع الروح البناءة» للمناقشات، فيما فضّلت موسكو اعتبار ذلك إشارة إلى ضرورة التحرك بسرعة لإنقاذ الاتفاق النووي. من جهته، قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، الموجود في بروكسل، أول من أمس، إن بلاده «تأخذ هذا الإعلان الاستفزازي بجدية كبيرة»، مضيفاً أن «هذا الإجراء يثير تساؤلات حول جدية إيران في المحادثات النووية». من جهتها، قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي، عشية استئناف المحادثات، إن واشنطن «تركز على المسار الدبلوماسي للمضي قدماً»، مضيفة «نعلم أنها ستكون عملية طويلة لكننا نرى هذه المناقشات إشارة إيجابية». وحول دور الولايات المتحدة في المحادثات، أعربت ساكي عن اعتقادها بأنه «يمكننا دفع الأمور إلى الأمام بطريقة بناءة، وإن كانت مفاوضات غير مباشرة».

من جهتها، وبعد تحذيرها، أول من أمس، ودعوتها إلى ضرورة رفع العقوبات عنها لـ«إيقاف هذه الدوامة الخطرة»، حاولت إيران، أمس، إرسال إشارات تطمينية للمجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي. ورأى الرئيس الإيراني حسن روحاني أن «المخاوف» التي أعربت عنها برلين ولندن وباريس بشأن القرار «لا أساس لها»، مضيفاً في كلمة نقلها التلفزيون الرسمي الإيراني، أنه «تم التعبير عن مخاوف في أوروبا والولايات المتحدة من أننا في إيران بدأنا التخصيب بنسبة 60 في المائة، ما يعني أن نكون قادرين على الوصول إلى 90 في المائة (عتبة الاستخدام العسكري) دفعة واحدة». ولفت إلى أن هذا الأمر «خطأ»، مؤكداً أن أنشطة بلاده النووية «سلمية، ولا نسعى للحصول على القنبلة الذرية». وقال روحاني: «اليوم يمكننا التخصيب بنسبة 90 في المائة إذا أردنا ذلك، لكننا قلنا ذلك منذ اليوم الأول، ونحن نفي بوعدنا: أنشطتنا النووية سلمية ولا نسعى للحصول على قنبلة ذرية». وأضاف متوجهاً إلى الدول التي أبدت قلقها: «لا تقلقوا من إيران. فقد حافظنا دوماً على التزاماتنا»، مضيفاً أن «في وسعنا إذا رغبنا، بل اليوم، أن نخصب اليورانيوم بدرجة نقاء 90 في المائة. لكننا إذا عاد الآخرون إلى الالتزام الكامل بالاتفاق، فسنتوقف عن التخصيب بنسبة 60 في المائة وبنسبة 20 في المائة». وأوضح أن بلاده ستعاود حينئذ الالتزام بتخصيب اليورانيوم بنسبة 3,67 في المائة المنصوص عليها في الاتفاق النووي. وكان المرشد الإيراني علي خامنئي قد أكد، أول من أمس، أنه لن يسمح للمفاوضات النووية بأن تطول.

(رويترز، فرانس برس)

وصفت موسكو اجواء الاجتماع بالإيجابية (جو كلامار/فرانس برس)

شرق غرب

البرلمان الفرنسي يقر قانون «الأمن الشامل»

أقر البرلمان الفرنسي بشكل نهائي، أمس الخميس، مشروع قانون «الأمن الشامل»، بعد أشهر طويلة من الاحتجاجات ضده ومعارضة عدد من الأحزاب، لما اعتبر أنه تقييد لحرية التعبير، بسبب المادة 24 منه والتي تعاقب على نشر صور لعناصر الشرطة. وأيد المشروع أمس، 75 برلمانياً وعارضه 33 آخرون، على أن يصبح القانون نافذاً بعد عرضه شكلياً على المجلس الدستوري.

(العربي الجديد)

الدنمارك: اتهام 3 معارضين إيرانيين بـ«الترويج للإرهاب»

أحيل 3 مسؤولين من مجموعة انفصالية عربية إيرانية في المنفى، أمس الخميس، إلى القضاء الدنماركي، بتهمة «تمويل الإرهاب والترويج له» في إيران بمساعدة سعودية. وقالت النيابة الدنماركية، إن «3 أعضاء قياديين في حركة النضال العربي لتحرير الأحواز متهمون بتمويل الإرهاب والترويج له في إيران بالتعاون مع جهاز استخباري سعودي»، موضحة أن المخالفات ارتكبت بين 2012 و2020.

(فرانس برس)

جنود إريتريون قتلوا مدنيين في تيغراي

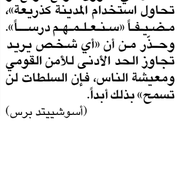

أكدت منظمة العفو الدولية، أول من أمس الأربعاء، مقتل 3 أشخاص وجرح 19 آخرين على الأقل، أثناء إطلاق نار نفّذه جنود إريتريون الإثنين الماضي، على مدنيين عزل في مدينة عدوة في إقليم تيغراي شمال إثيوبيا. وحذّرت نائبة المدير الإقليمي لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي والبحيرات العظمى في المنظمة، سارة جاكسون، من أن «الهجمات المتعمدة ضد المدنيين محظورة بموجب القانون الدولي»، مطالبة بفتح تحقيق دولي حول الواقعة.

(فرانس برس)

ميانمار: قتيل جديد بقمع الجيش للتظاهرات

قتل شخص أمس الخميس، وأصيب اثنان آخران، بإطلاق نار نفّذه الجيش في ميانمار باتجاه تظاهرة للطاقم الطبي في مدينة ماندالاي، وسط البلاد، في سياق حملته ضد الحركة المؤيدة للديمقراطية. واستهدف الجيش التظاهرة ما أجبر المشاركين فيها على اللجوء إلى مسجد قريب للاحتماء. وبحسب أحد الأطباء، فقد قتل شاب كان يعيش قرب المسجد برصاصة في ظهره، فيما أكد طبيب آخر أنه «تمّ توقيف 6 ممرضين وإطباء».

(فرانس برس)

الصين تحذر الغرب من التدخل بأمن هونغ كونغ

حذر مدير مكتب اتصال الحكومة المركزية الصينية في هونغ كونغ، لوه هوي نينغ (الصورة)، أمس الخميس، القوات الأجنبية من التدخل في الأمن القومي للمدينة، مهدداً بالرد. وقال نينغ إنه «عندما يحين الوقت، يجب اتخاذ إجراءات في ما يتعلق بأي قوى خارجية قد تتدخل في شؤون هونغ كونغ أو تحاول استخدام المدينة كذريعة»، مضيفاً «سنعلمهم درساً». وحذّر من أن «أي شخص يريد تجاوز الحد الأدنى للأمن القومي ومعيشة الناس، فإن السلطات لن تسمح» بذلك أبداً.

(أسوشييتد برس)

الحدث

مؤتمر الحزب الشيوعي الكوبي: تقاعد راوول كاسترو

يدشن الحزب الشيوعي الكوبي، مؤتمره اليوم الجمعة، الذي سيستمر أربعة أيام، في ظلّ تحوّلات أساسية على رأس هرم الجزيرة، مع تقاعد راوول كاسترو، شقيق الرئيس الراحل فيدل كاسترو، وستكون المرة الأولى منذ الثورة الكوبية عام 1959، التي لن يتبوأ فيها شخص من آل كاسترو مركزاً في السلطة. ويأتي تقاعد راوول كاسترو بعد ثلاث سنوات على تخليه عن الرئاسة لمصلحة ميغيل دياز ـ كانيل، وسيسلّمه منصب الأمين العام للحزب الوحيد في الجزيرة. ودياز ـ كانيل هو أول مسؤول مولود بعد الثورة، يتسلّم أرفع مناصب كوبا. وقرر راوول كاسترو التقاعد من أجل «رعاية الأحفاد» و«اقراءة الكتب» مثل بقية الجيل التاريخي (الذين صنعوا ثورة 1959)، كما قال ممازحاً في المؤتمر الأخير للحزب الذي عُقد عام 2016. وبذلك، ستمنح مساحة أكبر لتحرك دياز ـ كانيل، الذي سيكون «جهاز الحزب بين يديه»، وفق تقديرات الدبلوماسي السابق كارلوس الزوغاراي. لكن «راوول سيكون دائماً موجوداً» كما أوضح الزوغاراي، مضيفاً: «تمكننا رؤية نموذج مشابه لما حدث في الصين عندما لم يعد دينغ شياو بينغ يتولى أي منصب لكنه كان على قيد الحياة، لذلك كان لا بد من استشارته في كل شيء، كانت لديه الكلمة الأخيرة».

لكن العملية الانتقالية يسودها قلق من أسوأ أزمة اقتصادية تضرب منذ حوالى 30 عاماً، ففي عام 2020، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11 في المائة بعدما قضى فيروس كورونا على نشاطها الرئيسي: السياحة. وفي كل أنحاء الجزيرة، يتعيّن على الكوبيين الانتظار لساعات طويلة أمام المتاجر ذات الأرفف نصف الفارغة. وحول ذلك، اعتبر الاقتصادي من جامعة هافان ريكاردو توريس، أن على المؤتمر الثامن التركيز «على تحديد أهداف إصلاحية ذات صدقية»، وأنه «يجب أن يكون تحويل نظام الملكية هو الهدف الرئيسي» لتسريع انفتاح الاقتصاد على القطاع الخاص.

ويُعدّ الإنترنت هو التغيير الكبير في كوبا في السنوات الأخيرة، بعدما أدى وصوله إلى الهواتف المحمولة (شبكة 3 جي) في نهاية عام 2018 إلى وضع حد لهذا الانطباع بالعزلة، الذي كان سائداً بين سكان هذا البلد، أحد أقل البلدان تقدماً على صعيد الاتصالات. وحررت شبكة الإنترنت حرية التعبير، ما سمح للكوبيين بالتحدث عن حياتهم اليومية وطرح مطالبهم والتنديد بالقمع، وصولاً إلى تنظيم التظاهرات، وهو أمر لم يحدث مطلقاً من قبل.

ووضع المؤتمر هدفاً ضمن برنامجه يتمثل في تعلم كيف يكون أكثر فعالية في مواجهة «التخريب السياسي الإيديولوجي» للشبكات الاجتماعية. وعن هذا الموضوع، قال تيد هيكن عالم الاجتماع الأميركي ومؤلف كتاب «الثورة الرقمية في كوبا» الذي سيصدر قريباً، إن «لقد كانت الإنترنت عاملاً سهّل نمو المجتمع المدني»، محدثاً «ثغرات كبيرة في احتكار الحكومة».

وكانت كوبا تمنّي النفس بأن يؤدي انتخاب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة إلى حصول انفراجة في ملف العقوبات التي فرضها الرئيس الأسبق دونالد ترامب، منذ أربع سنوات، خصوصاً أن بايدن وعد في حملته الانتخابية بالتراجع جزئياً عن تلك الخطوة. لكن بعد ثلاثة أشهر من توليه منصبه، لم يتغوّه الرئيس الأميركي بكلمة بعد عن الجزيرة. وقال مستشار بايدن لشؤون أميركا اللاتينية في مجلس الأمن القومي، خوان غونزاليس، إن «جو بايدن ليس (الرئيس الأسبق) باراك أوباما في السياسة تجاه كوبا». وأوضح: «لقد تغير الزمن السياسي كثيراً وانغلق الفضاء السياسي كثيراً لأن الحكومة الكوبية لم تستجب على الإطلاق»، مستنكراً «القمع الذي يمارس ضد الكوبيين». أما بالنسبة إلى المحلل السياسي هارولد كاربينتاس، فإن «هناك مجموعة من العناصر المخربة، في كوبا كما في فلوريدا، تفعل كل شيء حتى لا يحدث (التقارب)»، متحدثا عن «القطاع الأكثر تطرفاً في اليمين الكوبي» المنفي في ميامي، و«القطاع الأكثر راديكالية في الحزب الشيوعي»، في هافانا.

> أدى انتشار الإنترنت إلى تحرير حرية التعبير في هافانا

ويحتفظ الحزب الشيوعي بورقة هامة، إذ سمح اكتشاف أولى الإصابات بفيروس كورونا في كوبا في مارس/آذار 2020، لكوبا في إثبات أهمية نموذجها الذي يركز بشدة على الصحة، ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن هناك 82 طبيباً لكل 10 آلاف نسمة، في مقابل 32 في فرنسا و26 في الولايات المتحدة. وكان الرهان ناجحا. فقد سجلت البلاد التي يبلغ عدد سكانها 11,2 مليون نسمة، 88445 إصابة فقط من بينها 476 وفاة. ويبدو أيضاً أن رهانها الآخر المتمثل في تطوير لقاح محلي، كانت له بداية جيدة مع لقاحين مرشحين في المرحلة الثالثة من التجارب. بالتالي قد يكون المؤتمر مناسبة للإعلان عن بدء حملة التحصين المتوقعة في يونيو/ حزيران المقبل. عندها ستكون كوبا «أول دولة في أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تنتج لقاحها الخاص» المضاد لفيروس كورونا، وفقاً لممثل منظمة الصحة العالمية في كوبا، خوسيه مويا.

وحول مرحلة ما بعد آل كاسترو، اعتبر المزارع الذي كان جندياً في الثورة، ريغوبيرتو سيلوريو، أن «ما يقلقني، هو أنه لن يولد بعد فيدل آخر».

(فرانس برس)

تمر كوبا باسوأ أزمة اقتصادية منذ 30 عاما (فرانس برس)

إضاءة

تصويت تاريخي في الكونغرس لتعويضات مرحلة العبودية

يتسع النقاش في الولايات المتحدة حول مسألة تعويضات مرحلة العبودية، التي تبنتها أخيراً لجنة في الكونغرس، بدعم ديمقراطي

فيما تسعى ولايات ومدن وبلدات أميركية، إلى الاعتراف تدريجياً بأخطاء ماضي العبودية في الولايات المتحدة، خطت السلطات الأميركية الأربعاء، خطوة مهمة على الأمام في هذا الإطار، إذ صوّتت لجنة في مجلس النواب في الكونغرس، لصالح تعويضات لتصحيح جرائم العبودية في البلاد. وعلى الرغم من أن التصويت النهائي لإقرار القانون، لا يزال يحتاج إلى دعم جمهوري، قد يكون صعباً، إلا أن أهمية الخطة تكمن في البعد الذي بدأ يتخذه هذا النقاش هذا التصويت الذي وصفه بـ«التاريخي» هو «مواصلة النقاش الوطني حول طريقة مكافحة سوء المعاملة التي عاناها الأميركيون من أصل أفريقي أثناء العبودية، والفصل العنصري والعنصرية البنيوية التي لا تزال متفشية في مجتمعنا اليوم». من جهتها، ناشدت النائبة الديمقراطية من أصل أفريقي، شيلا جاكسون لي، زملاءها صوتاً مقابل 17 صوتاً. وبعد تصويت جميع الديمقراطيين في اللجنة لصلحة النص الذي عارضه الجمهوريون، يفترض أن يوافق عليه مجلس النواب الذي يشكل الديمقراطيون أغلبية فيه، في جلسة عامة في موعد غير محدد. لكن مصير القانون لا يزال غير مؤكد في مجلس الشيوخ، وسيتعين على الحزب الأزرق الحصول على أصوات 10 جمهوريين على الأقل، ليتم اعتماده نهائياً.

وينص مشروع القانون على إنشاء لجنة خبراء تكلّف بتقديم مقترحات بشأن دفع الحكومة تعويضاتٍ لأحفاد حوالي أربعة ملايين أفريقي تم جلبهم قسراً إلى الولايات المتحدة بين العامين 1619 و1865، تاريخ إلغاء العبودية. ويهدف القانون، بحسب نصّه، إلى معالجة «الظلم والقسوة والوحشية واللاإنسانية التي شكلت أساس العبودية»، وكذلك اللامساواة التي لا تزال منها اليوم.

وقال رئيس اللجنة القضائية في مجلس النواب، الديمقراطي جيري نادلر، قبل اقتراع اللجنة على المشروع، إن الهدف من هذا التصويت الذي وصفه بـ«التاريخي» هو «مواصلة النقاش الوطني حول طريقة مكافحة سوء المعاملة التي عاناها الأميركيون من أصل أفريقي أثناء العبودية، والفصل العنصري والعنصرية البنيوية التي لا تزال متفشية في مجتمعنا اليوم». من جهتها، أفادت أيا كاسون لي، زميلة جاكسون لي، بأن التصويت «تجاهل الألم والتاريخ والحكمة لهذه اللجنة»، لافتة إلى أن الرئيس الأميركي جو بايدن الذي كان التقى برلمانيين من أصل أفريقي في الكونغرس يوم الثلاثاء الماضي، «تعهد» دعم هذا النص. لكن أعضاء اللجنة الجمهوريين عارضوا التشريع على الرغم من اعترافهم بوحشية العبودية. وقال النائب الجمهوري تشيب روي، إن النص «يبعدنا عن الحلم المهم المتمثل في الحكم على شخص ما بناء على شخصيته، وليس لون بشرته».

وأصبح التشريع، الذي تمّت صياغة نسخة أولى منه قبل نحو 30 عاماً، مهماً جداً، بعد موت العديد من الأميركيين من أصول أفريقية في إجراءات تدخل وعنف من قبل الشرطة، آخرهم داونت رايت في ولاية مينيسوتا، ما دفع الولايات المتحدة إلى التدقيق بشكل أعمق في ماضي العبيد والإنسانية التي شكلت أساس التمييز الذي تعاني منه الأقلية السوداء الآن. وعلى الرغم من التقدم في النضال من أجل حقوقهم المدنية في ستينيات القرن الماضي، لا يزال الأميركيون من أصل أفريقي يتمتعون بتعليم أدنى وتغطية صحية أضعف للضمان الاجتماعي، وبعيشون مدة أقصر من حياة البيض. كما أن شروط عدم المساواة العرقية والثغرات في الدخول. وقبل قرار على المستوى الفيدرالي، كانت مسألة التعويضات طرحت على مستوى محلي، إذ أصبحت بلدة إيفانستون الواقعة قرب شيكاغو، في مارس/آذار الماضي، أول بلدة تقرر دفع تعويض لسكانها السود تصل إلى 10 ملايين دولار على مدى السنوات العشر المقبلة. وكان الطلاب في جامعة جورج تاون في واشنطن، قد وافقوا عام 2019، بشكل رمزي، على إنشاء صندوق لصالح أحفاد العبيد الذين تمّ بيعهم في القرن التاسع عشر من قبل اليسوعيين الذين أنشأوا المؤسسة.

> يحتاج التصويت النهائي في مجلس الشيوخ لدعم 10 جمهوريين

(فرانس برس)

محاولة لملء الفراغ

عودة شخصيات تونسية للواجهة

تشهد الساحة التونسية عودة شخصيات اعتزلت العمل السياسي إلى الواجهة، ويعلّل البعض ذلك بالحاجة إلى ملء فراغ سببته نتائج انتخابات 2019

تونس ـ **بسمة بركات**

تتميز الساحة السياسية التونسية بكثافة أحزابها وشخصياتها السياسية، يندثر بعضها أو ينسحب بعد الأزمات ليعود مجدداً حالما يرى الفرصة متاحة. وبعد نتائج الانتخابات الرئاسية في 2019، قرر الرئيس السابق محمد المنصف المرزوقي الانسحاب من رئاسة حزب «حراك تونس الإرادة»، ومن الساحة السياسية الوطنية بعدما حصد نتائج ضعيفة واضطر للمغادرة منذ الدور الأول، مؤكداً أنه سيظل ملتزماً بقضايا الشعب والأمة وسيواصل خدمتها من مجالات أخرى. ولكنه عاد إلى المشهد في الأيام الأخيرة بسبب استفحال الأزمة السياسية في البلاد، مؤكداً أن «الانتخابات الرئاسية والتشريعية السابقة لأوانها قد تكون مغامرة، ولكن في المغامرة ثمة على الأقل بعض الأمل». واعتبر أنه «في الوضع الحالي لا أفق إلا المزيد من تعطيل الدولة وتفككها في ظل تفاقم الأزمة الصحية وانهيار الطبقة الوسطى وتفاقم فقر الفقراء، فكل مقومات الانفجار قد تذهب بما تحقق وبما نأمل تحقيقه». وأضاف المرزوقي في تغريدات متعددة على «تويتر»، جرى تبادلها بشكل واسع إعلامياً، أن هناك «ضرورة للحوار الوطني، فهو ليس حواراً للصفقات والترضيات والتسميات بين أطراف الأزمة، وإنما هو حوار بين كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاعتبارية، لإنهاء هذا الوضع العبثي وعودة البلاد لمسار حل المشاكل لا الغرق فيها».

ويرى مراقبون أن مواقف المرزوقي تؤشر إلى رغبته في العودة الفعلية للعمل السياسي، وأن السنة التي قضاها بعيداً عن المشهد كانت مجرد مسافة اتخذها لتقويم المسار.

ومن الوجوه التي اختارت الاستقالة أيضاً، مؤسس الحزب الجمهوري العريق، أبرز المنافسين السابقين في رئاسيات تونس أحمد نجيب الشابي، والذي كان قد أكد التخلي عن الحياة الحزبية. وقال: «قرّرت ألا تصبح لي حياة حزبية فقد أعطيت من عمري 50 سنة لتأسيس حزب، والحياة الحزبية تتطلب الكثير من الوقت». وأوضح الشابي أنه سيتولى تأسيس منتدى للفكر السياسي تحت اسم «سياقات»، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً ليعلن تأسيس «الحركة الديمقراطية»، ثم الانضمام لحزب «الأمل» ليكون رئيس هيئته السياسية.

وكان الوزير السابق محمد عبو قد أعلن عن استقالته من الأمانة العامة وعضوية حزب «التيار الديمقراطي» ومغادرته للحياة السياسية، والتي قال إنها قد أضرت به. وأضاف عبو (وزير في حكومة الياس الفخفاخ المستقيلة)، في مؤتمر صحافي: «لم تعد لي أي رغبة في أي مسؤولية سياسية ولم تعد لدي أي قناعة وثقة في قدرتي على تغيير الوضع في البلاد، والذي تبين أن إصلاحه أصعب مما توقعت». ولكن عبو عاد في الأشهر الأخيرة بقوة على إيقاع الأزمة السياسية، وكانت له مواقف مثيرة للجدل، ويقول مراقبون إنه لم يبتعد كثيراً عن حزبه الذي أسسه، وابتعاده عن الشأن السياسي مستبعد.

ومن بين المنسحبين من المشهد السياسي أيضاً، القيادي في «حراك تونس» الإرادة عدنان منصر، الذي اختار تأسيس مركز الدراسات الاستراتيجية حول المغرب العربي. وأكد منصر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه اختار الانسحاب من الحياة السياسية لأنه وجد الفضاء الذي سينشط فيه وهو مركز الدراسات، مبيناً أنه الفضاء الأنسب الذي يمكنه من إبداء رأيه في عدة مواضيع، بعيداً عن العودة لما يصطلح عليه بالساحة السياسية التي لا تخلو من إضاعة الوقت.

وتابع منصر أنه انسحب بعد إعلان استقالته من الحياة الحزبية، مشيراً إلى أنه يتمتع الآن بوقته، والوضع الجديد يناسبه، فالساحة لا تشجع على الجدية في ظل الإسفاف الحاصل، مؤكداً «أننا جميعاً منخرطون في السياسة حتى من خلال إبداء الرأي، ولكن هناك من يريدون ممارسة السياسة من خلال الترشح والانتخابات والعمل الحزبي، وأنا الآن لا أجد نفسي في كل هذا». وأشار إلى أن بعض الشخصيات تغيب وتعود مثل أحمد نجيب الشابي، وهو من الشخصيات الفاعلة ويرى أنه لا يزال له دور حزبي، ولكن بالنسبة إليه شخصياً فهو أقرب للجانب الأكاديمي من الحزبي.

مواقف المرزوقي تؤشر إلى رغبته العودة للعمل السياسي (الأناضول)

من جهته، رأى عضو الهيئة السياسية، المتحدث الرسمي السابق باسم «نداء تونس» بوجمعة الرميلي، أن خسارتهم في انتخابات 2019 وانقسام الحزب هي التي فرضت على العديد من الشخصيات الوطنية الانسحاب من المشهد. وقال في حديث لـ«العربي الجديد»، إن هناك من هم في السلطة يسيّرون الدولة، وهناك من يتابعون من بعيد، وهذا ما فرضته نتائج الانتخابات الأخيرة، مشيراً إلى أنه يقوم من حين إلى آخر ببعض التدخلات الإعلامية، ولكن الهزيمة في 2019 لم تكن سهلة، فالإنهيار كان قوياً وإعادة البناء صعبة وتأخذ وقتاً. وأضاف أنهم ليسوا في وضعية تسمح لهم بالبروز مجدداً، وليس وراءهم أحزاب قوية قادرة على التدخل والتأثير والتغيير، لافتاً إلى أن السلطة حالة سحرية تغري الكثيرين، فلا يستطيعون الابتعاد عنها، ولكن فيها أيضاً العديد من الأوهام، وواقعها صعب، والبعض لا يجيد قواعد اللعبة الديمقراطية للأسف ولا يقبل الخسارة.

> الوجوه الجديدة لم تتمكن من ملء المشهد السياسي

وتعليقاً على ذلك، أكد المحلل السياسي الجمعي القاسمي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن عودة بعض الشخصيات للمشهد السياسي مجدداً على الرغم من إعلانها الاعتزال أو تجميد نشاطها، سببه طبيعة النشاط السياسي الذي يبقى بشكل أو بآخر شبيهاً بالقوة المغناطسية التي تجذب كل من انخرط فيها ولو لفترة قصيرة فيبتعد بعضهم ثم يعودون، وهذه الجاذبية يعرفها الجميع منذ بدئهم العمل السياسي. وأضاف أن السبب الثاني للعودة هو حالة الفراغ التي تعيشها البلاد منذ انتخابات 2014، مبيناً أن الوجوه الجديدة لم تتمكن من ملء المشهد السياسي، لذلك فإن المنسحبين أو المعتزلين يعودون مجدداً بحثاً عن مكان وموقع في ظل حالة الفراغ الحاصلة. ورأى أن هناك أيضاً مسألة تكتيكية في إعلان الاعتزال، فالانسحاب والابتعاد يكون لمراجعة الذات وإعادة تقييم المشهد من زاوية أخرى، ثم العودة بفكرة أو مقاربة جديدة، وهذا ينطبق على المرزوقي وعدة أسماء أخرى. ولفت إلى أن أحمد نجيب الشابي لم يعلن اعتزاله وإنما استقال من حزبه وظل يتحرك خارج المشهد الحزبي، ثم عاد للعمل الحزبي محاولاً تشكيل الحركة الديمقراطية، التي لم تصل إلى ما رسمه، فانضم إلى حزب «الأمل».

وتابع المحلل السياسي أن الأمين العام السابق لـ«التيار الديمقراطي» محمد عبو اعتزل العمل الحزبي ولكنه أعلن أنه سيبقى معنياً بالشأن العام من دون أن ينضم إلى حزب أو إطار تنظيمي جديد، ويمكن تفسير حالته بالبعد المغناطيسي والهدنة لإعادة التفكير والمراجعة، وهي محاولة لتفكيك أسباب الفشل والتموضع من جديد.

أما الباحث في العلوم السياسية ماجد البرهومي، فرأى أن ما يجذب هؤلاء السياسيين للعودة ليست السياسة بحد ذاتها، بل حب الكراسي والمناصب، وهذه الرغبة ليست اعتباطية، فالتونسي بطبعه متعطش للسلطة، ففي الانتخابات الرئاسية تم تحطيم أرقام قياسية بمشاركة 96 مرشحاً، على الرغم من رفض العديد من الملفات، وبالتالي هناك ميل للسلطة، وللأسف هناك أيضاً سوء استخدام للسلطة.

وتابع البرهومي في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن ما يؤكد التعطش الكبير للسلطة هو تقسيم الحقائب الوزارية، فكل طرف يسعى إلى الوزارتين السيادتين، الداخلية والعدل، وليس إلى الوزارات التي تمكّنه من خدمة الصالح العام، كالصحة والتربية والتعليم. وأكد أنه لا يمكن تصديق شعارات بعض السياسيين، مثل محمد عبو، الذي رفع شعار محاربة الفساد، ولكن عندما تقلّد منصباً وزارياً لم يتحرك في عديد الملفات، مشيراً إلى أن المرزوقي أطلق بدوره وعوداً ولكن في النهاية أخل بالعديد منها عندما تسلّم السلطة.

ولفت إلى أن الشابي كان واضحاً بأنه يسعى لرئاسة الجمهورية، ويعتبره منصباً للإصلاح ولم يخف ذلك، مؤكداً أن الشابي اختفى لفترة من المشهد السياسي بعد نكسة سباق الرئاسة ولكنه لم يغادر المشهد تماماً، وهو لم يأخذ فرصته في الحكم ولم يمارس السلطة. وهو ما يجعل الحكم عليه غير ممكن، ولكن ربما تحالفاته السياسية لم تكن موفقة وهي التي قادته للفشل. وشدّد البرهومي على أن التعطش للكرسي وسوء استعماله في حالات كثيرة جعل الديمقراطية التونسية تتحول إلى ديمقراطية الملفات.